المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 29-10-2007
الصفحـات : 14
العـــدد : 12814
المسلسل : 97

السياسة الخارجية البريطانية تجاه القضايا الدولية:

التمسك بالاتحاد الأوربي ودعم الأمم المتحدة والأمن العالمي

التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تبنى على مبادرة الملك عبدالله والقرارات الدولية

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 29-10-2007 العـــدد : 12814
الصفحـات : 14 المسلسل : 97

يمكن تلخيص المواقف الرسمية لبريطانيا بالاستناد إلى تصريحات السياسيين البريطانيين ومناقشاتهم عبر البرلمان بدءا بموقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد صرح وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند أمام مجلس العموم في 3 يوليو (تموز) 2007 بقوله: (تقوم استراتيجيتنا على أساس ثلاثي: أولا، دعم حل وجود دولتين؛ وثانيا، دعم الأطراف الملتزمين بالتفاوض السلمي؛ وثالثا، دعم الجهود الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي هي جهود ضرورية).. وترى بريطانيا أن الحل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو شرط أساسي للتوصل إلى سلام طويل المدى في المنطقة. وقد عبرت في أكثر من مناسبة عن التزامها ملتزمون بإحياء مباحثات الوضع النهائي في أقرب فرصة ممكنة.

وتؤكد بريطانيا أن ثمة إجماعا دوليا واضحا حول ما قد تبدو عليه التسوية من خلال المفاوضات. تتضمن العناصر الأساسية إنهاء الاحتلال، وتبادل مبدأ (الأرض مقابل السلام) المؤدي لوجود دولة فلسطين قادرة على البقاء وتتمتع بجميع مقومات الدولة إلى جانب دولة إسرائيل، بموجب قرارات مجلس الأمن رقم 242 و 338 و 1397، ومبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله التي تبنتها الجامعة العربية أثناء قمة بيروت في 28 مارس (آذار) 2002.

وترى بريطانيا أن السبيل نحو عملية سياسية جديدة يمر عبر خارطة الطريق التي حددتها اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا)، وهي خطة مدفوعة بالتقدم المحرز مؤدية للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة لهذا الصراع.

وحول العراق تشدد الحكومة البريطانية عبر تصريحاتها الرسمية على تحقيق وجود عراق ديموقراطي ومستقر، وقد دار نقاش في البرلمان حول السياسة الخارجية للمملكة المتحدة في مجلس العموم في 24 يناير (كانون الثاني) 2007، فقالت وزيرة الخارجية السابقة (هدفنا الأساسي في العراق كان وما يزال هو نفس الهدف - تطوير قدرات الحكومة العراقية المنتخبة ديموقراطيا؛ وبشكل خاص رفع قدراتها على توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين العراقيين).

وحول التواصل مع العالم الإسلامي يمكن استقاء السياسة البريطانية حيال هذا الموضوع من خلال كلمة لوزير الخارجية الأسبق جاك سترو بعنوان: (شراكة جديدة من التواصل والتفاهم) ألقاها في لاهور، 14 فبراير (شباط) 2005 وجاء فيها: (تمثل شعوب دول منظمة المؤتمر الإسلامي خمس تعداد سكان العالم؛ وأكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وتمتلك هذه الدول 70٪ من احتياطي الطاقة في العالم. ويبلغ تعداد السكان المسلمين في بريطانيا أكثر من مليونين. وهم يقدمون مساهمة مهمة وحيوية لجميع أوجه الحياة في بريطانيا ?من الرياضة والفنون وحتى الأعمال والسياسة... وبالتالي من المهم جدا على كلا الساحتين ? الدولية والمحلية ?أن يعمل المسلمون وغير المسلمين مع بعضهم بعضا على أساس من الثقة والتفاهم)..

المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	29-10-2007	العـــدد :	12814
الصفحـات :	14	المسلسل :	97

وفيما يتلعق الأمن العالمي فبريطانيا ترى أن أمنها القومي يعتمد بشكل أساسي على أمن أوروبا بشكل عام. وحلف شمال الأطلسي هو الضمان الأساسي للدفاع البريطاني، وسيبقى كذلك. وبالتالي فإن فعالية الحلف وتحديثه يعدان من الأولويات المهمة للمملكة المتحدة، تماما كالدور الأوسع الذي يلعبه الحلف في إشاعة الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية-الأطلسية.

ويلعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما مكملا لدور حلف شمال الأطلسي في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الأوروبي والعالمي. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة الأمن والدفاع الأوروبي لضمان أن يكون لدى الاتحاد الأوروبي الأدوات اللازمة لإدارة عمليات إدارة الأزمات، حيثما لا يكون حلف شمال الأطلسي بمجمله مشاركا بها، دعما لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة.

والمملكة المتحدة باعتبارها أمة تجارية كبيرة ومستثمرة خارجيا، وعضوا دائما في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وعضوا في الاتحاد

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 29-10-2007 العـــدد : 12814
الصفحـات : 14 المسلسل : 97

الأوروبي وفي دول مجموعة الثماني وفي الكومنولث، لديها اهتمامات عالمية وتتولى مسؤوليات على المستوى العالمي. فنشاطات مثل السيطرة الدولية على الأسلحة ومكافحة انتشار الأسلحة، بما في ذلك مكافحة انتشار الأسلحة النووية ونزعها ، تعد قضايا محورية في سياساتها الخارجية.

أما فيما يتعلق بع عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي فإن بريطانيا ترى أنها مفيدة لها. فهي مفيدة من الناحية التجارية، ومفيدة من الناحية البيئية. وتطرح الحكومة البريطانية خمسة أسباب تجعلها تعتقد بهذه الفائدة، وهي أن أكثر من 50 بالمئة من تجارة بريطانيا بالبضائع والخدمات تتم مع باقي دول الاتحاد الأوروبي. وثمانية من بين أكبر شركائها في التجارة موجودون في أوروبا. كما أن أكثر من 3 ملايين وظيفة في بريطانيا وسبع إجمالي الإيرادات والإنتاج في المملكة المتحدة ترتبط بالتجارة مع دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. كذلك يعد الاتحاد الأوروبي أكبر سوق موحدة في العالم إذ إنه يضم 372 مليون مستهلك والتجارة ضمنه تمثل 38٪ من إجمالي التجارة العالمية. أما رابع هذه الأسباب فهناك مائة ألف مواطن بريطاني يعملون في دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي، و 350 ألف مواطن بريطاني غيرهم يعيشون فيها. وقد بلغ عدد الزيارات التي قام بها مواطنون بريطانيون لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي 34 مليون زيارة عام 1997. وأخيرا فإن المنافسة ضمن السوق الموحدة خفضت أسعار تذاكر السفر جوا إلى أوروبا بمعدل النصف، كما خفضت تكاليف المكالمات الدولية ما بين هذه الدول بحوالي 80٪ منذ عام 1984.

أما فيما يتصل بدور بريطانيا في الأمم المتحدة فهي تلعب دورا أساسيا في الأمم المتحدة باعتبارها دولة لديها اهتمامات عالمية في مجال السياسة الخارجية، واقتصاد يعتمد بشدة على التجارة والاستثمار العالميين.

ويذكر هنا أن كلا من الرئيس البريطاني تشيرتشل والأمريكي روزفلت اتفقا على مبادئ مشتركة لميثاق الأطلسي على متن سفينة حربية في شهر أغسطس (آب) عام 1941، واستمر البريطانيون منخرطين تماما بعملية صياغة الميثاق التي أدت من خلال الاجتماع في دمبارتون أوكس إلى الانتهاء من صياغة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وقد عقدت أول اجتماعات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة في لندن عام 1946 في تشيرتش هاوس وسنترال هول في ويستمنستر. وكان غلادوين جيب، المفكر البريطاني الرئيسي زمن الحرب فيما يتعلق بمستقبل هذه المنظمة، هو أول أمين عام لها بالنيابة.

وتعتبر بريطانيا خامس أكبر دولة مساهمة في كل من الميزانية العادية للأمم المتحدة وفي ميزانيات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وهي كذلك إحدى أكبر المساهمين المتطوعين في الصناديق والبرامج والوكالات التخصصية التابعة للأمم المتحدة. وقد تجاوزت إجمالي مساهمات بريطانيا للأمم المتحدة عام 2001م 425 مليون جنيه إسترليني.